بسم الله الرحمن الرحيم "أيرلندا تضرب مثلاً"

في بداية العقد السابع من القرن العشرين كان اقتصاد أيرلندا يحتضر، وكان أمام الأيرلنديين في سبيل العمل طريقان: ركوب السفينة إلى انكلترا، أو ركوب الطائرة إلى أمريكا، حيث يوجد السابقون من المهاجرين الأيرلنديين.

يقول "كيفن وليس" مدير جامعة نوتردام - مركز دبلن: كان الشعور العام أنه لم يعد لأيرلندا إلا أن تطفأ المصابيح وتقفل الأبواب الرجيل؛ فقد توقفت البلاد عن الحركة. وهذا ما كان يحدث تقريباً، فقد هاجر أكثر من خمس السكان في العقد الثامن وحده، وتركوا أيرلندا في ركودها الاقتصادي والاضرابات والتضخم، بل في هاوية اليأس من الإصلاح.

وبعد مرور عشر سنوات، صارت أيرلندا مركزاً عالمياً للصناعة الخفيفة ذات التقنية العالية، واليوم يقدر معدل نموها الاقتصادي بـ ٧,٥٠٪؛ أعلى من جميع معدلات النمو الاقتصادي في أوروبا، ومن أسرع معدلات النمو الاقتصادي ارتفاعاً في العالم، وانخفض معدل التضخم إلى ٢٪، وتدنى معدل البطالة إلى أدنى حد وصل منذ عشرين سنة، وارتفع مستوى المعيشة في أيرلندا إلى مماثلة انكلترا جارتها "العظمى" وحاكمتها القديمة، وصارت الثانية في العالم بعد أمريكا في تصدير برامج الكمبيوتر وحدها، واختارت مئات الشركات الأمريكية مركزاً لها في أوروبا.

وأهم نتيجة إنسانية، ودليل عملي على التحول الى الأفضل: عودة عشرات الألوف من المهاجرين الأيرلنديين إلى ديارهم وأهلهم حيث يمكنهم الجمع بين النجاح المادي والروابط العائلية الأيرلندية المشهورة بالمرح وحب الحياة والبعد عن تعقيد التقاليد.

ولكنه، كيف تحوّلت أيرلندا - في سنوات قليلة - من الركود الاقتصادي إلى النموّ، ومن الفشل إلى النجاح، ومن هجرة الأموال والأنفس والعقول منذ إلى العودة إليها؟

كان وصول أيرلندا إلى هوّة الأزمة الاقتصادية التي لا يظهر لها قرار نقمة، ولكنه النقمة دائماً تخفي نعمة لا يراها إلا من يبحث عنها ويسعى إليها ويجرؤ على استغلال رغم العقبات التي جلبت النقم.

لم يحتج الإصلاح الى "شرماية"، ولا إلى خبرة أو مهارة مستوردة في الإدارة والاقتصاد، ولا إلى انتظار معجزة أو كرامة أو خارقة عادة، بل إلى:

١) إدراك الرعاة والرعية أنه الأزمة وصلت إلى حدّ لا يجوز التفاوض معه.
٢) جرأة الإدارات الحكومية على إحداث التغيير على حساب المصالح الفردية.
٣) تحمّل الأمة على كلّ مستوى - صعوبات التغيير دون اللجوء إلى جنون المظاهرات والإضرابات باسم الديمقراطية وحرية التعبير.
٤) خفض مستوى الإنفاق العام بتخلّي الدولة عن التدليل الشعبي في النواحي الجمالية والفنية والرياضية والاجتماعية ونحوها.
٥) إلغاء أربعة ألف وظيفة حكومية لا ضرورة لها، وإنما وجدت لخدمة الموظف وإعاشته ولو على حساب الأداء الوظيفي.
٦) إلغاء البدلات والإضافات على الرواتب.
٧) خفض عدد الوزارات وتفويض الإدارات والمؤسسات عند الحاجة.
٨) تخلّي الدولة عن كلّ خدمة لا تقوم (ولا يضطر اليها) كلّ أفراد الأمة، وتركها لنظرية العرض والطلب والاستثمار الخاص.
٩) التركيز في التعليم (بعد العام) على المواد المهنية والتطبيقية (والصناعية بخاصة)، أما المواد النظرية فقد وفّرتها وسائل الإعلام والاتصالات والنشر بطريقة أكثر جاذبية وبأقل جهد ومال. وصلى الله وسلم على محمد وآله